JOURNAL OF HADITH STUDIES

Vol 8. No. 2 (December 2023)
eISSN: 2550-1488
journalofhadith.usim.edu.my

دليل كتابة النصوص الحديثية وطباعتها في لجنة تحقيق الحديث بماليزيا : عرض وتقويم

(Guide to Writing and Printing Hadith Texts at the Hadith Investigation Committee in Malaysia: View and Evaluation)

Shumsudin Yabi[1], Amran Abdul Halim[2], Mesbahul Hoque Chowdhury[3], Irwan Santeri Doll Kawaid[4], Norhasnira Ibrahim[5], Fadlan bin Mohd Othman[6], Aminudin Basir @ Ahmad[7], Akila Mamat[8]

[1,2,3,4,5]Fakulti Pengajian Quran dan Sunnah, Universiti Sains Islam Malaysia
[6] Fakulti Pengajian Islam, Universiti Kebangsaan Malaysia
[7]Pusat Pengajian Citra Universiti, Universiti Kebangsaan Malaysia
[8]Fakulti Pengajian Kontemporari Islam, Universiti Sultan Zainal Abidin

Abstract

The Malaysian government seeks to purify the hadith of the Prophet from weak and fabricated hadiths, and to limit its spread in society, due to its bad impact on the Malay Muslim community, whether in their act of worship or in their beliefs. The Ministry of Home Affairs had lined up a specific committee to verify the hadith of our Prophet Muhammad Peace Be Upom Him. One of the notable tasks is, The policy of organizing writings and publishing hadith texts in Malaysia, and reviewing and evaluating the hadiths of the Prophet. In this paper we study the guidance for writing and spreading hadith texts issued by that committee, and we followed the descriptive and analytical approach, and this study was based on presenting, evaluating and criticizing these guidelines in comparison to the sayings of the renowned scholars in this Great Science, and among the results of the paper is that the committee does its work on significant scientific foundations and discipline.

Keywords: *Hadith investigation, Malaysia, fake hadith.*

Article Progress

Received: 29 August 2023
Revised: 4 September 2023
Accepted: 14 November 2023

*Corresponding Author: Shumsudin Yabi. *Fakulti Pengajian Quran dan Sunnah, (USIM).*

Email: shumsudin@usim.edu.my

المقدِّمة:

إنّ انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بين فئات المسلمين الماليزيين أصبح من التحديات التي واجهتها الجهات المسؤولة المعتنية بالأمر؛ سواء الجهات الحكومية أو الخاصة، وهذا منذ أن غرست همة المسلمين في تعلّم دينهم ومعرفة أحكامهم الشرعية (Jawiah Dakir, 2014, 51). وأصبحت هذه الظاهرة منتشرة وخاصة بعد اتخاذ الأدوات التواصل الحديثة والوسائط المتعددة لدى الماليزيين في تلقي معلوماتهم الدينية بالرغم من عدم سلامة تلك الوسائط من أن تشوبها الدخيل التي تتمثّل في الأحاديث الضعيفة والموضوعة لقلة المراقبة والإشراف على صحتها؛ إذ تتكون هذه الوسائط من الكتب الإسلامية سواء المؤلفة باللغة العربية أو اللغة الملايوية، وكذلك الدروس العلمية المقامة في الحلقات العلمية ومراكز الإسلام الرسمية وغيرها، إضافة على ذلك خطب الجمعة الملقاة في منابر المساجد، والأحاديث الملقاة على أيدى مقدمي البرامج الدعوية التلفزيونية (Faisal Ahmad Shah, 2017, 156) وفي مواجهة تلك المشكلة العويصة، سلك المهتمون بهذا الأمر جهودا متضافرة في التصدّي لهذه الظاهرة.

ومنذ ظهور الإسلام في ماليزيا قديما صارت القوة الدافعة لانتشار الدراسات الإسلامية ومنها دراسات الحديث في ماليزيا، وترجع مؤلفات العلماء في الأرخبيل الملايو في مجال الحديث إلى القرن السابع عشر، إلا أن الدراسات تظهر أن التطوّر في مجال الدراسات الحديثية ضئيلة مقارنة بمجالات وعلوم الدين الأخرى من عقيدة وفقه وتصوّف وغيرها.

وكانت بلاد ماليزيا من أقل الدول الإسلامية تصنيفا في الحديث النبوي الشريف لغلبة أهلها واعتنائهم بدراسة العقائد والفقه والتصوّف، أسوة بغيرها من البلدان الأخرى في الأرخبيل الملايوي، ويدل على ذلك وجود كثرة المصنفات في هذه الأقسام الثلاثة المذكورة مقارنة بالدراسات الحديثية؛ وحيث لا يخلو زمان ممن يعتني بالحديث النبوي، ويصرف نظره إليه على قلتهم. (Fauzi Deraman & Faisal Ahmad Shah, 2011, 167)

ومن تلك الجهود المبذولة اهتمام الحكومة الماليزية في الآونة الأخيرة؛ إذ أعلنت وزارة الداخلية الماليزية عن إنشاء لجنة مراجعة وتقييم الأحاديث النبوية أو لجنة تحقيق الحديث النبوي؛ التي تعمل كمركز مرجعي لتحديد صحّة مصادر الحديث. وقد عملت اللجنة على وضع دليل المبادئ الأساسية لكتابة ونشر نصوص الأحاديث النبوية، والتي تهدف إلى تنظيم كتابة الأحاديث النبوية في المنشورات والكتابات، وخاصة للحدّ من انتشار الأحاديث المكذوبة / الموضوعة. وسيكون مرجعاً للكتاب والمؤلفين والناشرين في مراجعة وتقييم الأحاديث النبوية في أي كتابة ومنشور، ويهدف إلى تثقيف الجمهور بثقافة "التحقّق من الحديث قبل النشر" لتجنب الأحاديث الباطلة والموضوعة. وفي هذه الورقة سأدرس هذا الدليل دراسة تحليلية. وسأجعل دراستي بين قوسين، حتى يستقل عن نصوص الدليل.

وهذه الورقة احتوت على مبحثين وخاتمة.

المبحث الأول: لجنة تحقيق الحديث بوزارة الداخلية الماليزية

المبحث الثاني: دليل الضوابط والإرشادات المتعلقة بكتابة النصوص الحديثية وطباعتها

المبحث الأول: لجنة تحقيق الحديث بوزارة الداخلية الماليزية

تزايدت الجهود المبذولة في طباعة الكتب والمجلات العلمية، وذلك من قبل شركات الطباعة والناشرين المحليين حيث استجابوا على الإقبال الكبير لدى الماليزيين في قراءة المعلومات الإسلامية الموجودة في المصادر المطبوعة، بدلا عن تلقفها في الدروس العلمية المقامة في المساجد والمراكز. وللأسف، تأتي إبان هذا التطور مشكلة عويصة؛ وهي ورود الأحاديث الضعيفة والموضوعة في تلك المصادر.

وفي عام 2015م، تم إنشاء وحدة فرعية للحديث في إطار وحدة إدارة القرآن، بوزارة الداخلية الماليزية، والغرض من ذلك هو العمل كسكرتارية للجنة تحقيق الحديث الذي سيتم تعيينه بعد فترة وجيزة. والغرض الرئيس من إنشاء لجنة تحقيق الحديث هو تقديم إرشادات وقواعد للحدّ من انتشار الأحاديث المكذوبة، وإن انتشار الأحاديث

الضعيفة والموضوعة في المجتمع وتحديداً في المطبوعات يمكن أن يؤدي إلى الانحراف عن العقيدة الصحيحة، ويؤثر على الانسجام والنظام العام، فضلاً عن الوحدة الوطنية.

أهداف "لجنة تحقيق الحديث":

أولا: تنظيم كتابة ونشر نصوص الحديث في ماليزيا

ثانيا: تنظيم استخدام الأحاديث الضعيفة والموضوعة في ماليزيا

ثالثا: الإشراف على عملية ترجمة نصوص الحديث في ماليزيا

المبحث الثاني: دليل الضوابط والإرشادات المتعلقة بكتابة النصوص الحديثية وطباعتها [1]

حوى الدليل الضوابط وبيان الطرق الصحيحة عند كتابة واقتباس النصوص الحديثية، وهي تنقسم على أربعة أقسام (Lajnah Tahqiq Hadith, 2018, 4-15)

القسم الأول: طريقة اقتباس الأحاديث من المصادر المرجعية الأصلية.

القسم الثاني: طريقة اقتباس الحديث الضعيف والموضوع في المصادر المطبوعة.

القسم الثالث: طرق كتابة الحديث والمراجع الحديثية في المصادر المطبوعة.

القسم الرابع: طريقة كتابة ترجمة الحديث.

القسم الأول: طريقة اقتباس الأحاديث من المصادر المرجعية الأصلية

3.1 في جميع كتابات الحديث النبوي يجب الرجوع إلى الكتب المصنفة على أنها المصادر الحديثية الأصلية فقط.

(المصادر الأصلية: وهي الكتب التي تُروى بالأسانيد من المؤلف إلى النبي صلى الله عليه وسلم).

وتنقسم المصادر الأصلية إلى نوعين:

النوع الأول: الكتب الحديثية، وهي الكتب التي ذكر فيها مؤلفوها الأحاديث بأسانيدهم وهي نوعان:

أ-كتب مرتبة على المواضيع .

ب- كتب مرتبة على أسماء الصحابة.

قال ابن الصلاح (643هـ) -رحمه الله- (Ibn Al-Ṣalāḥ, 1986, 286) :"وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان:

إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها، وتنويعه أنواعاً، وجمع ما ورد في كل حكم، وكل نوع في باب فباب.

[1] https://epq.kdn.gov.my/panduan_hadith/files/basic-html/page1.html

والثانية: تصنيفه على المسانيد، وجمع حديث كل صحابي وحده، وإن اختلفت أنواعه".

ومن هذا النوع:

أ- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (256هـ).

ب- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة (261هـ).

ومن الكتب التي اشترط صاحبها جمع الصحيح ولم يوف بشروطه:

أ- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة المتوفى سنة (311هـ).

ب- صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي المتوفى سنة (354هـ)، واسم الكتاب الذي وضعه مصنفه:" التقاسيم والأنواع"، ثم قام الأمير على بن بلبان المتوفى سنة (739هـ)، بترتيبه على الأبواب وسماه: "الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان".

ب- السنن: الكتب التي جمعت الأحاديث مرتبة على الأبواب الفقهية.

ومن أمثلة هذا النوع:

أ-سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (275هـ).

ب-سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)، وقد تسمى بالمجتبى، وهي مختصرة عن السنن الكبرى له.

ج-سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه (273هـ).

د-سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (255هـ)، وقد يسمى بمسند الدارمي؛ لأنه يذكر الأحاديث بالأسانيد.

هـ - سنن الدارقطني، لأبي الحسن الدارقطني (385هـ).

و- (السنن الكبرى)، لأبي بكر البيهقي (458هـ).

3.المصنفات: جمع مصنف وهو: الكتاب المصنف على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، ومن أمثلة هذا النوع:

أ – (المصنف) لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (211هـ).

ب- (المصنف) لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (235هـ).

4. الموطآت: جمع موطأ وهو: الكتاب المصنف على الأبواب الفقهية، ويشمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة.

وهي مثل المصنفات، وإن اختلفت الأسماء، ومن أمثلة الموطآت:

أ- (الموطأ)، للإمام مالك بن أنس الأصبحي (179هـ).

5. المستخرجات: جمع مستخرج وهو: كل كتاب خرج فيه مصنفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف الأول، بحيث يلتقي مع شيخه، أو شيخ شيخه فمن فوقه، ومن أمثلة ذلك:

أ – (المستخرج على صحيح البخاري)، للإسماعيلي (371هـ).

ب- (المسند المستخرج على صحيح مسلم) لأبي نعيم الأصبهاني (430هـ).

النوع الثاني: كتب مصنفة في علوم شتى، ولكن مصنفوها يوردون الأحاديث والآثار بالأسانيد عن شيوخهم إلى نهاية السند. فهم لم يقصدوا أصلاً جمع الحديث، ولكن عند حاجتهم للاستشهاد بحديث، أو أثر ما فإنهم يروونه بالأسانيد.

ومن أمثلة هذه الكتب:

1. (جامع البيان في تأويل آي القرآن)، لابن جرير الطبري (310هـ).
2. (معالم التنزيل)، للبغوي (516هـ). فهذه الكتب في التفسير لكنها تورد الأحاديث والآثار بأسانيد مستقلة لمؤلفيها، فلذلك تعد مصدراً أصلياً يصح التخريج منه.
3. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة, للإمام هبة الله بن الحسن اللالكائي (418هـ).
4. (الاعتقاد)، للإمام البيهقي.
5. (الأسماء والصفات)، للبيهقي أيضًا.

وهذه الكتب في العقيدة، ونجد المصنف منهم يروي الأحاديث والآثار بأسانيد عن شيوخه، فلذلك تعد مصدراً أصلياً يصّح التخريج منه.

6. (الأم)، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (204هـ).
7. (المحلى) لابن حزم الظاهري (456هـ).

فهذه كتب في الفقه، لكن تروى فيها الأحاديث والآثار بأسانيد مستقلة لمؤلفيها، فلذلك تعد مصدراً أصلياً يصح التخريج منه.

8. (الرسالة)، للإمام الشافعي (204هـ).
9. (إحكام الأحكام) لابن حزم (456 هـ).

فهذه الكتب في أصول الفقه، لكنها تروي الأحاديث والآثار التي تورد فيها بأسانيد مستقلة لمؤلفيها، فلذلك تعد مصدراً أصلياً يصح التخريج منه.

10. (روضة العقلاء ونزهة الفضلاء)، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (354هـ).

وهذا في تزكية النفس وتربيتها، فيجمع لذلك الحكم، والأمثال، والأشعار، ويروي الأحاديث والآثار بأسانيد عن شيوخه، فلذلك يعد مصدراً أصلياً يصح التخريج منه.

11. (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)، للقاضي الرامهرمزي (360هـ).
12. (معرفة علوم الحديث)، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (405هـ).
13. (الكفاية في علم الرواية)، للخطيب البغدادي (463هـ).

فهذه الكتب تشتمل على ذكر أنواع علوم الحديث، وتروى الأحاديث والآثار فيها بأسانيد مستقلة لمؤلفيها، فلذلك تعد مصدراً أصلياً يصح التخريج منه.

14. (الكامل في ضعفاء الرجال)، لابن عدي الجرجاني (365هـ).

وهو كتاب جمع فيه أسماء الرواة الضعفاء والثقات الذين تكلم فيهم، ويروي الأحاديث والآثار بأسانيد عن شيوخه، فلذلك يعد مصدراً أصلياً يصح التخريج منه.

15. (تاريخ الأمم والملوك) لابن جرير الطبري (310هـ).

وهو كتاب يتحدث عن تاريخ البشرية منذ آدم –عليه السلام– إلى زمان المؤلف، وتروى فيه الأحاديث بأسانيد مستقلة للمؤلف، فلذلك يعد مصدراً أصلياً يصح التخريج منه.

فعلى هذا؛ فكل كتاب يورد فيه مؤلفه الأحاديث والآثار بالأسانيد يعد مصدراً أصلياً، يصح التخريج منه، والعزو إليه، وإن لم يقصد مؤلفه من تأليفه جمع الأحاديث والآثار) (Assogheir, Dr.Faleh).

3.2 المصادر المرجعية الأصلية المعتمدة هي: صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن ابن ماجة، موطأ مالك، سنن الدارمي، ومسند أحمد.

(أشهر كتب الحديث الشريف ستة أطلق عليها العلماء والفقهاء الكتب الستة، أو الصحاح الستة أو الأصول الستة، وهي: الجامع الصحيح للبخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة.

قال محمد بن جعفر الكتاني (1345هـ) (al-Kettani, 1993): بعد تعداده للكتب الستة، وذكره آخرا سنن ابن ماجه "وهي التي كملت بها الكتب الستة والسنن الأربعة بعد الصحيحين، واعتنى بأطرافها الحافظ بن عساكر ثم المزي مع رجالها ولم يذكر بن الصلاح والنووي وفاته كما لم يذكرا كتابه في الأصول بل جعلاها خمسة فقط تبعا لمتقدمي أهل الأثر وكثير من محققي متأخريهم، ولما رأى بعضهم كتابه كتابا مفيدا قوي النفع في الفقه، وراى من كثرة زوائده على الموطأ أدرجه على ما فيه في الأصول، وجعلها ستة، وأول من أضافه الى الخمسة مكملا به الستة؛ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي في أطراف الكتب الستة له، وكذا في شروط الأئمة الستة له، ثم الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي في الكمال في أسماء الرجال؛ أي رجال الكتب الستة؛ الذي هذّبه الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي بكسر الميم وتشديد الزاي المكسورة نسبة الى المزة قرية بدمشق، فتبعهما على ذلك أصحاب الأطراف والرجال والناس، ومنهم من جعل السادس الموطأ؛ كرزين بن معاوية العبدري في التجريد، وأثير الدين أبي السعادات المبارك بن محمد المعرف بابن الأثير الجزري الشافعي في جامع الأصول، وقال قوم من الحفاظ منهم ابن الصلاح والنووي وصلاح الدين العلائي والحافظ بن حجر لو جعل

مسند الدارمي سادسا كان أول، ومنهم من جعل الأصول سبعة، فعدّ منها زيادة على الخمسة كلا من الموطأ وابن ماجة، ومنهم من أسقط الموطأ وجعل بدله سنن الدارمي، والله أعلم".

والسنن الأربعة لا شكّ أن فيها الصحيح والضعيف والحسن، وهي متفاوتة في الكثرة والقلّة، فالعلماء يرتبونها على حسب القوة مع مراعاة التاريخ، فهم يجعلون (سنن أبي داود) في المقدمة، ثم يليه (سنن الترمذي)؛ لتقدمه على النسائي، وبعضهم يقدِّم (النسائي)، لكن الأكثر على أنها كالآتي يقولون: (رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه)، فيجعلون ابن ماجه في المؤخرة، حتى إن بعض العلماء لم يذكر (ابن ماجه) في الستة؛ لكثرة الضعيف فيه وكثرة الضعفاء في رواته، فابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن الجزري (المتوفى : 606هـ) في (جامع الأصول في أحاديث الرسول) جعل (الموطأ) السادس، وكذلك رزين بن معاوية العبدري، المتوفّى سنة 535 في (تجريد الأصول)، ومنهم من جعل (الدارمي) هو السادس، وأول من أضاف (ابن ماجه) إلى الستة الحافظ ابن طاهر المقدسي المتوفى سنة (507هـ). في كتابه (شروط الأئمة) وفي (أطراف الكتب الستة). وإلَّا (ابن ماجه) فيه أحاديث كثيرة ضعيفة جدًّا تجعله في المؤخرة، وإن كان متقدِّمًا في الزمن على بعضهم.

وكان العلماء قد بحثوا أي المصنفين يكون السادس بين كتب الصحاح: موطأ الإمام مالك أم سنن ابن ماجه، ويجيب على هذا المحدث عبد الغني النابلسي المتوفى سنة (1143هـ)، فيقول في مقدمة كتابه: (ذخائر المواريث في الدلالة على موضع الحديث): "وقد اختُلف في السادس، فعند المشارقة هو كتاب السنن لأبي عبد الله محمد بن ماجه القزويني، وعند المغاربة الموطأ للإمام مالك بن أنس، ولكن عامة المتأخرين اتفقوا على أن سنن ابن ماجه هو أولى من الموطأ، وهو السادس في الصحاح". وقال السخاوي: "وقدموه على الموطأ لكثرة زوائده على الخمسة بخلاف الموطأ").

بحيث يجب أن تكون المراجع الحديثية مرتبة حسب أولوية المصادر المرجعية (من حيث قوة المرجع)، على النحو التالي:

أ. حديث رواه واتفق عليه الشيخان، أو استوفى شروط البخاري ومسلم أو أحدهما.

ب. حديث رواه أصحاب السنن غير البخاري ومسلم.

(قال السخاوي في شرحه (al-Sakhāwi, 1426 ,1/92-95): "(واقطع بصحة لما قد أسند) أي أن الذي أورده البخاري ومسلم مجتمعين ومنفردين بإسناديهما المتصل دون ما سيأتي استثناؤه من المنتقد، والتعاليق وشبههما مقطوع بصحته؛ لتلقي الأمة المعصومة في إجماعها عن الخطأ، كما وصفها صلى الله عليه وسلم بقوله "لا تجتمع أمتي على ضلالة" لذلك بالقبول من حيث الصحة، وكذا العمل ما لم يمنع منه نسخ أو تخصيص أو نحوهما.

ولفظ الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها، قال فمن خالف حكمه خبراً منها، وليس له تأويل سايغ للخبر نقضنا حكمه، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول (وقيل) هو صحيح (ظنا) لأنه لا يفيد في أصله قبل التلقي لكونه خبر آحاد إلا الظن، وهولا ينقلب بتلقيهم قطعياً، وتصحيح الأئمة للخبر المستجمع للشروط المقتضية للصحة إنما هو مجرى على حكم الظاهر كما تقدم في ثاني مسائل الكتاب، وأيضاً فقد صح تلقيهم بالقبول لما ظنت صحته (و) هذا القول (لدى) أي عند (محققيهم) وكذا الأكثرين هو المختار كما (قد عزاه) إليهم الإمام (النووي). لكن قد وافق اختيار ابن الصلاح جماعة من المتأخرين مع كونه لم ينفرد بنقل الإجماع على التلقي، بل هو في كلام إمام الحرمين أيضاً، فإنه قال لإجماع علماء المسلمين على صحتهما، وكذا هو في كلام ابن طاهر وغيره لا شك كما قال: عطاء أن ما أجمعت عليه الأمة أقوى من الإسناد ونحوه. قول شيخنا: الإجماع على القول بصحة الخبر أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق، وكذا من القرائن المحتفة التي صرح غير واحد بإفادتها العلم لا سيما، وقد انضم إلى هذا التلقي الاحتفاف بالقرائن، وهي جلالة قدر مصنفيهما ورسوخ قدمهما في العلم، وتقدمهما في المعرفة بالصناعة، وجودة التمييز الصحيح من غيره، وبلوغهما أعلى المراتب في الاجتهاد والإمامة في وقتهما").

(وذكر أهل العلم أن مراتب الحديث الصحيح يُقَسَّم إلى سَبْعَ مراتب، (al-Sakhāwi, 1426 ,1/75-77): وهي:

1- ما اتَّفق عليه البُخاري ومسلم (أعلى مراتب الصحة).

رواه البخاري ومسلم = متفق عليه = الشيخان = الصحيحان.

2- ثم ما انفرد به البخاري.

3- ثم ما انفرد به مسلم.

4- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.

5- ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه.

6- ثم ما كان على شرط مُسلم ولم يخرجه.

7- ثم ما صحّ عند غيرهما من الأئمة مما لم يكن على شرطهما، كابن خُزيمة، وابن حِبَّان.

وقد نظم ذلك الإمام العراقي (806هـ) في ألفيَّته الماتعة (al-'Iraqi, 2007, 6) :

وَأَرْفَعُ الصَّحِيحِ مَرْوِيُّهُمَا # ثُمَّ الْبُخَارِيّ فَمُسْلِمٍ فَمَا

شَرْطَهُمَا حَوَى فَشَرْطَ الْجُعْفِي # فَمُسْلِمٍ فَشَرْطَ غَيْرٍ يَكْفِي.

القسم الثاني: طريقة اقتباس الحديث الضعيف والموضوع في المصادر المطبوعة.

4.1 لا يمكن استخدام الأحاديث الضعيفة كدليل / حجة في مسائل الأصول، وخاصة العقائد.

4.2 يمكن استخدام الحديث الضعيف في باب الفضائل/ الترغيب والترهيب/ المواعظ/ القصص، بثلاثة شروط، وهي:

4.2.1 ليس ضعيفاً جداً (ضعيف شديد).

4.2.2 له أساس في الأدلة الصحيحة.

4.2.3 لا يؤدي الاعتقاد به بأنه في الحقيقة حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

(قد وضع العلماء للعمل بالحديث الضعيف شروطا ثلاثا: (al-Qāsimī, 1993, 116)

أولها: ألاَّ يكون الضعف شديدًا.

كأنْ يكون الحديث ضُعِّف لسوء حفظ صاحبه، أو تدليس في أحد رواته، أو اختلاط ولا يعرف حال الراوي عنه هل كان قبل الاختلاط أم بعده، أو اختلاف في حال أحد رجاله، أو كأن يكون في إسناده رجل خال من توثيق معتبر، كهؤلاء الذين ما روى عنهم إلا رجل واحد ووثقهم ابن حبان وحده، ونحو ذلك مما قد يمشيه بعض الحفاظ.

الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به من أصول الشريعة، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصلا أصل.

وفي باب فضائل القرآن؛ فإنَّ الشريعة جاءت بالضرورة مخبرة بفضل هذا الكتاب ومكانته من الدين.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط، وذلك لئلا ينسب للرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يقله.

ولكن في هذا الشرط الأخير نظر من جهة أنه غير موافق لحقيقة العامل به، فإنه ما عمل به إلاَّ وهو يرجو ما فيه من ثواب، وهذه الفضائل كما ذكر العلماء لا تعود على صاحبها بالنفع إلاَّ بالاعتقاد فيها، والتصديق بها. فالنية التي ينبغي أنْ يستصحبها في العمل بالفضائل الضعيفة الاحتياط في الدين، والرغبة في الخير. قد كان الأئمة أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم من أهل الحديث رحمهم الله يأخذون بالحديث الضعيف في أبواب الفقه إذا لم يجدوا غيره، ورعًا منهم واحتياطًا في الدين.

قد قال ابن الصلاح: (Ibn Al-Ṣalāḥ, 1986, 99) : اعلم أنَّ الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلاَّ مقرونًا ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن، حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب"، هذا ما يبرر تقديم جماعة من السلف الحديث الضعيف على الرأي والقياس بشرطه.

وقال النووي في كتاب الأذكار: قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف، ما لم يكن موضوعًا، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة فإنَّ المستحب أنْ يتنزه عنه ولكن لا يجب").(al-2004, 47-48 (Nawawi,

4.3 لا يمكن استخدام الأحاديث الضعيفة جدا، والأحاديث الباطلة والموضوعة، والأحاديث التي ليس لها أصل، والأحاديث التي ليس لها مصدر صحيح؛كحجج في جميع أشكال كتابة الحديث.

(مسألة الرواية بالحديث الموضوع صارت من المباحث التي اعتنى بها العلماء منذ القديم حيث أن التنبيه على خطورة ناقليها والتشديد على عظم عقابها مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم من خلال الأحاديث الكثيرة، ومن ذلك الحديث الذي راوه الإمام مسلم مرفوعا: "من حدّث عنّي بحديث يُرى (بضم الياء أي يظن) أنه كذب، فهو أحد الكاذِبين"[2]. واستدل العلماء بهذا الحديث وغيره على تحريم رواية الموضوع في أيّ معنى كان بسند أو غيره، وأنه يعتد من أكبر الكبائر وأقبح القبائح وأشد الأزوار بإجماع المسلمين. ووجه حرمتها تكون باستحقاق عذاب النار على من تورّط في الكذب على النبي). (An-Nawawi,(1392H, 1/70)

4.4 يجب أن يستند الحكم على الحديث الضعيف أو الموضوع على أقوال وأحكام علماء الحديث المعتبرين.

(إن أئمة الجرح والتعديل قد عرفوا لدى أهل العلم بصفات عظيمة، ومن ذلك اتصافهم بالانصاف والديانة والخبرة والنصح، قال ابن كثير رحمه الله تعالى: أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلما من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم في هذا الشأن واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكا، أو كذابا، أو نحو ذلك، فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم بصدقهم، وأمانتهم، ونصحهم). (Ahmad Shakir.1994, 11)

4.5 يجوز الاقتباس من الحديث الضعيف أو الموضوع لسبب ما؛ إذا قصد به بيان ضعفه أوكذبه أو للمقارنة.

[2] ورد في قراءتها روايتان أولهما بفتح الباء المُوحّدة على إرادة التثنية، وثانيهما بكسرها على إرادة الجمع. والحديث أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، (مسلم بن الحجاج. *صحيح مسلم*. ص.8)، والترمذي في سننه، أبواب العلم عن رسول الله. باب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كذب. ج. 5. ص. 36. رقم الحديث 2662)، وابن ماجه في سننه. أبواب السنة. باب من حدث عن رسول الله حديثا، وهو يرى أنه كذب. رقم الحديث 41.

(أجمع العلماء على أنه لا تحلّ روايته لأحد عَلِمَ حالَهُ في أي معنى كان؛ إلا مع بيان وضعه، لحديث مسلم: " مَنْ حَدَّثَ عني بحديث يُرَى أنه كَذِبُ فهو أحد الكاذبين".

فإن الحديث الموضوع لا تجوز روايته إلا مع بيان وضعه والتحذير من العمل به سواء كان عالما بوضعه أم لا. قال العراقي في ألفيته (al-'Iraqi, 2007, 43):

شرّ الحديث الخبر الموضوع * الكذب المختلق المصنوع

وكيف كان لم يجيزوا ذكره * لعالم ما لم يبين أمره

قال ﷺ: "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" رواه مسلم.

قال السخاوي: (al-Sakhāwi, 1426 ,2/100) "وكفى بهذه الجملة وعيداً شديداً في حق من روى الحديث، وهو يظن أنه كذب").

القسم الثالث: طرق كتابة الحديث والمراجع الحديثية في المصادر المطبوعة

5.1 دليل كتابة متن الحديث النبوي

5.1.1 يجب أن تكون جميع المنشورات التي تحتوي على الحديث مصحوبة بالمتن للحديث باللغة العربية، ولا يُسمح بالاقتباس من معنى / ترجمة الحديث فقط، باستثناء الصحف والمجلات.

(فمن أراد أن يقرأ شيئا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يشترط فيه أن يكون ما يقرؤه مشكلا، بل لا بد أن يكون لديه من علم النحو ما يمنعه من اللحن في الكلام النبوي.

يقول السخاوي في فتح المغيث، عن شيخه ابن حجر قوله: أقل ما يكفي من يريد قراءة الحديث، أن يعرف من العربية ألا يلحن. اهـ. وقد حذّر أهل العلم من التساهل في اللحن في الحديث النبوي, وجعله بعضهم بمثابة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم, وكفى بذلك شرا وقبحا.

وبوَّب الخطيب البغدادي في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع بابا في: الترغيب في تعلم النحو والعربية لأداء الحديث بالعبارة السوية، أسند فيه عن شعبة قال: من طلب الحديث فلم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس وليس له رأس). (al -Katib al-Baghdadi, 1422, 2/26)

5.1.2 يجب أن يكون متن الحديث الوارد في النص المنشور مشكلا بالكامل.

ويكون كاملا في المعنى أو الحجة. ويمكن تقطيع الحديث الطويل دون تشويه لسياق الحديث.
وأيضاً التأكد من نفس ما هو مكتوب في المصدر المرجعي من حيث ترتيب الكلمات، واستخدام الكلمات، والتهجئة الصحيحة.

(المصحّف: وهو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير النقط في الكلمة مع بقاء صورته.
مثال التصحيف في المتن: ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت "أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- احتجم في المسجد" وإنما هو بالراء "احتجر في المسجد بخص أو حصير حجرة يصلي فيها" فصحفه ابن لهيعة لكونه أخذه من كتابٍ بغير سماع، ذكر ذلك مسلم في كتاب التمييز له.

ومن أمثلة التصحيف قولُ الراوي في الحديث: "مَنْ صام رمضان وأتبعه [شيئًا] من شوال"، والصواب: (ستًّا من شوال)، كما في صحيح الإمام مسلم. (Muslim, 2006, hadith no; 1164)

ويقدح في الراوي إنْ كَثُرَ ذلك منه، وسبب ذلك الأخْذ عن الصُّحُف لا من الشيوخ، وقالوا: "لا يُؤخذ العلم من الصُحُفيين".(al -Katib al-Baghdadi, 2012, 2/478)
المحرّف: وهو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير الشكل في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها.

ومثال ذلك: ما وقع لبعض الأعراب فإنه رأى في كتاب من كتب الحديث أن النبي عليه الصلاة والسلام كما في صحيح البخاري "كان يغدو إلى المصلى والعنزة بين يديه تحمل وتنصب بالمصلى بين يديه فيصلي إليها" والعَنَزَة: الحربة، فظنها بسكون النون ثم روى ذلك بالمعنى على حسب وهمه فقال كان النبي عليه الصلاة والسلام: "إذا صلى نُصِبَتْ بين يديه شاة. (al-Bukhārī, 2002, hadith no;973)

فإنه لا حرج في الاقتصار على بعض جمل الحديث، إذا كان ذلك لا يخل بالمعنى، والأولى أن ينبه على تجاوزه لبعض الجمل، فيقول إلى قوله كذا. ويدل للجواز، قول كثير من أهل العلم بجواز الرواية بالمعنى بشروطها، إضافة إلى ما شاع من عمل الإمام البخاري بتقطيع الحديث، حيث يفرق جمل الحديث على الأبواب بحسب معناها.

وقال ابن حجر في فتح الباري: البخاري يذهب إلى جواز تقطيع الحديث، إذا كان ما يفصله منه، لا يتعلق بما قبله، ولا بما بعده، تعلقاً يفضي إلى فساد المعنى. .(Ibn Hajar, 2000, 1/ 78)

وقال السيوطي في كتابه (تدريب الراوي): اختلف في رواية بعض الحديث الواحد دون بعض، فمنعه بعضهم مطلقا بناء على منع الرواية بالمعنى، ومنعه بعضهم مع تجويزها بالمعنى إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هـ، وجوزه بعضهم مطلقا. والصحيح التفصيل، وجوازه من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة بتركه، وسواء جوزناها بالمعنى أم لا، رواه قبل تاما أم لا. هذا إن ارتفعت منزلته عن التهمة، فأما من رواه تاما فخاف إن رواه ثانيا ناقصا أن يتهم بزيادة أولا أو نسيان لغفلة وقلة ضبط ثانيا فلا يجوز له النقصان ثانيا ولا ابتداء إن تعين عليه، وأما تقطيع المصنف الحديث في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب") (al-Suyūṭī, 1988, 1/539)

5.1.3 من الأفضل، ينبغي أن يقتبس الحديث من موضع ذي صلة بالحجة أو القضية قيد المناقشة، خاصة عند الإشارة إلى حديث مكرر في المصدر المرجعي.

القسم الرابع: طريقة كتابة ترجمة الحديث.

كل متون الحديث المنشورة باللغة الملايو (أو بلغة أخرى غير العربية) يجب إعطاء المعاني / الترجمة. ترجمة الحديث يجب أن تكون:

5.2.1 بناء على النص الأصلي للحديث.

5.2.2 الاحتفاظ بالأسماء الخاصة.

5.2.3 بأسلوب لغوي سهل الفهم / غير مشتبه.

5.2.4 استخدام المعاني الراجحة والدقيقة.

5.2.5 الإبقاء على المصطلحات/ والكلمات الصعبة ترجمتها بناء على أساس النص الأصلي للحديث.

(قال السيوطي (911هـ) في مسألة رواية الحديث بالمعنى: "إن لم يكن عالما بالألفاظ ومقاصدها ، خبيرا بما يحيل معانيها لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف، بل يتعين اللفظ الذي سمعه، فإن كان عالما بذلك فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول، لا تجوز إلا بلفظه ، وجوز بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يجوز فيه، وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف: يجوز بالمعنى في جميعه إذا قطع بأداء المعنى، وهذا في غير المصنفات، ولا يجوز تغيير مصنف وإن كان بمعناه. وينبغي للراوي بالمعنى أن يقول عقيبه أو كما قال أو نحوه، أو شبهه، أو ما أشبه هذا من الألفاظ، وإذا اشتبهت على القارئ لفظة فحسن أن يقول بعد قراءتها على الشكّ أو كما قال لتضمنه إجازة وإذنا في صوابها إذا بان"). (al-Suyūṭī, 1988 , 1/532)

(إبقاء الكلمة أو المصطلح باللغة العربية، مع ترجمة المعنى؛ ليتمكن الناظر والمراجع من البحث في أصل لغة المصطلح من فهمه والاطمئنان لصحة الترجمة).

5.2.6 الاستيناد على كتب شروح الحديث.

(أن الاستعداد الجيد من الشروط المهمة في الترجمة. فلا بدّ لمن يقوم بترجمة السنة أن يكون على دراية بكتب الحديث وما يكشف عن معانيها من شروح وكتب غريب الحديث. فهذه الكتب أكبر عون على الفهم الصحيح لهذه الأحاديث. وترجمة السنة تختلف باختلاف نوع الترجمة. فالذي يترجم تحريرياً يتمكن من الرجوع إلى كتب شروح الحديث وغريبه إذا لم يعرف معنى حديث ما. فإذا ما تبين له وأصبح المعنى واضحاً لديه استطاع حينئذ أن ينقل ذلك المعنى إلى اللغة المستهدفة. (Wait, Tahir)

(فيجوز ترجمة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم إلى لغة أخرى غير اللغة العربية، بشرط أن يكون المترجم ممن يفهم المعنى فهماً صحيحاً، بالإضافة إلى إتقان اللغة المترجَم إليها حتى يستطيع التعبير عن هذه المعاني تعبيراً دقيقاً. وقد ورد عن جمهور العلماء القول بجواز رواية الحديث بالمعنى، فدل ذلك على جواز نقل الحديث إلى لغة أخرى إذا روعي أداء المعنى الصحيح).

وهنا أورد بعض التنبيهات المهمة في عملية الترجمة:

("التنبيه الأول: ليس كل من يجيد لغتين يجيد الترجمة. فهناك فرق بين المتحدث بلغتين وبين الترجمان الكفء. فالأول يستطيع أن يعبر عمّا في نفسه بلغتين، والآخر يقدر على نقل ما يقوله الآخرون إلى لغة أخرى نقلاً صحيحاً دون تحريف في المعنى.

التنبيه الثاني: لا يكفي أن يكون ترجمان النصوص الشرعية على دراية باللغتين اللتين يتعامل معهما فحسب، بل عليه أن يكون متمكناً منهما، وخاصة من اللغة المستهدفة، فإن الرسالة التي ينقلها رسالة إلهية تحتوي على كلام أفصح البشر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فينبغي أن يكون من يترجمها ضليعاً بليغاً في اللغة المنقول إليها حتى لا يمتهن كلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليكون لها التأثير المأمول على السامع.

التنبيه الثالث: وعلى الترجمان أن يتفطن لما تحملها كل كلمة من معان، وألا يحصر معاني الكلمات على ما اصطُلِح عليه متأخراً. من الأمثلة على ذلك ما جاء عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكر يوم الجمعة فقال: "فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه"، وأشار بيده يقللها. (al-Bukhārī, 2002, hadith no;935, Muslim, 2006, hadith no; 852) فترجمة "ساعة" بكلمة (hour) لا تفيد المقصود إذ المتبادر إلى الذهن عند إطلاقها ستون دقيقة. وأما (ساعة) في هذا السياق فهي تعني فترة زمنية مردها إلى العرف الشرعي، وليس المقصود الساعة المتعارف عليها الآن والتي هي ستون دقيقة.

التنبيه الرابع: على الترجمان ألا يترجم كل كلمة على حدة، بل يختار المعنى المناسب للمفردة حسب ما يقتضيه السياق. ومن الأمثلة التي توضح هذا قوله صلى الله عليه وسلم: "اليد العليا خير من اليد السفلى"، فإنّ الترجمة الحرفية دون اعتبار المعنى لا يفصح عن مقصود الحديث.

(al-Bukhārī, 2002, hadith no;1427, Muslim, 2006, hadith no; 1034)

لا يكفي كون الترجمان ماهراً في اللغتين للقيام بترجمة المحاضرات المشتملة على النصوص القرآنية والنبوية. فمن المعلوم أنّ كل علم له مصطلحات تخصه، وبالتالي فلا يكفي مجرد معرفة المعنى اللغوي لتلك الكلمات. فيجب على ترجمان السنة أن يكون ملِمّاً بالمصطلحات الشرعية في عامة أبواب الدين مع المصطلحات التي يكثر استعمالها في العلوم المسانِدة. كما يجب عليه أن يتمتع بالقدرة على نقلها إلى اللغة المستهدفة بطريقة واضحة. وفي حال غياب هذه الأمور لا يتسنى له ترجمة السنة ترجمة صحيحة" (Wait, Tahir)

– معرفة ما يحيل معنى الحديث:

لابدّ لمن يروي الحديث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يتحرى الدقة حتى يجتنب الوقوع في الوعيد المذكور في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار").(al-Bukhārī, 2002, hadith no;108)

ولذا حرص الرواة عل رواية الأحاديث بألفاظها. ولكن الراوي قد لا يستحضر لفظ الحديث مع حضور معناه في ذهنه، فيجوز له أن يرويه بالمعنى عند أكثر علماء الحديث، واشترطوا عليه أن يكون عالِماً بمدلولات الألفاظ ومقاصدها وما يحيل معناها. قال السخاوي (ت 902هـ) رحمه الله: "وذلك على وجه الوجوب بلا خلاف بين العلماء"). (al-Sakhāwi, 1426 ,3/137)

والذي يترجم أحاديث الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى لغة أخرى إنما ينقل معنى الحديث، وبالتالي فإنه يشبه راوي الحديث بالمعنى فعليه أن يلتزم بما لزمه. وقد نقل الحافظ ابن حجر: "الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به").(Ibn Hajar al-'Asqalani, 1999, 129)

5.3 دليل كتابة المراجع وحالة الحديث

جميع الأحاديث الواردة في الكتابة يجب كتابة المراجع لها، متضمنة التفاصيل التالية:

5.3.1 بالنسبة لكتب مراجع الحديث المرتبة حسب الموضوعات (كتب وأبواب)، ومتضمنة لأرقام الحديث، يجب ذكر اسم المصدر الأصلي والكتاب والباب ورقم الحديث.

(مثاله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «المسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالمهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ». صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، رقم الحديث 10.

الطريقة المثلى في توثيق الحديث :

ينبغي أن يشتمل توثيق الحديث على العناصر التالية :

1 – أن يذكر اسم الكتاب ، وعنوان الباب الذي ورد فيها الحديث . فيقال مثلا :

أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العلم، باب العلم .

2 – أن يذكر رقم الباب، ورقم الحديث –إن وجدا– .

والعنصر الأول هو أهم هذه العناصر التي لا ينبغي إغفالها؛ لأن اسم الكتاب وعنوان الباب أمران ثابتان، لا يتغيران في جميع الطبعات. أما أرقام الأجزاء والصفحات فتتغير تبعا لتعدد الطبعات، كما أن أرقام الأبواب والأحاديث تخلو منها كثير من كتب السنة – لا سيما ما طبع منها قديما .

فمن أتى بهذه العناصر جميعا عند توثيقه للحديث الشريف، فقد اتبع أكمل وأمثل طريقة، كما أنه لا حرج كبيرا على من اقتصر على العنصر الأول، إنما الحرج فيمن أغفل ذلك العنصر، ولو ذكر العنصرين الآخرين، فإن ذلك سيتعب القارئ الذي لا يملك طبعة الباحث ، في الرجوع إلى الحديث المستشهد به . بينما يبذل هذا الجهد فيما لو وجد القارئ اسم الكتاب وعنوان الباب في ذلك التوثيق ، لوجود هذه العناوين في جميع الطبعات).

5.3.2 يجب كتابة أسماء الكتب والأبواب باللغة العربية وعدم ترجمتها، سواء تم الاحتفاظ بالنص العربي أو كتابته بطريقة الترجمة الصوتية.

5.3.3 بالنسبة للكتب المرجعية للأحاديث النبوية التي تم ترتيبها بناءً على الراوي الأعلى (المسند)، يجب ذكر اسم المرجع الأصلي، ورقم الحديث (إن وجد)، والراوي الأعلى (الراوي الصحابي).

(مثاله: عن عُمَرُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ مَاتَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، قِيلَ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ شِئْتَ". مسند الإمام أحمد، رقم الحديث 97، عن عمر بن الخطاب).

4-3-5 الأحاديث المقتبسة من صحيح البخاري و / أو مسلم لا تحتاج إلى ذكر حالتها، لأن صحتها قد تم الاتفاق عليها.

(فقد نصّ علماء الحديث -رحمهم الله تعالى- على أن صيغة الجزم (قال) تؤتى عند التأكد من صحّة الحديث وقبوله، أو فيما ذكر إسناده. أما إذا كانت الأحاديث ضعيفة، أو شكّ الباحث في صحتها، ولم يوردها بإسنادها، فلا يجوز له أن يسوقها بصيغة الجزم، بل بصيغة التمريض؛ نحو: روي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كذا، أو يروى كذا، أو ذكر عنه ﷺ

"وألفاظ التمريض كثيرة (كيذكر) ويروى وروى ويقال: وقيل، ونحوها، واستغنى بالإشارة إلى بعضها عن أمثلة الجزم، كذكر وزاد وروي وقال وغيرها لوضوحه، حتى نقل النووي اتفاق محققي المحدثين وغيرهم على اعتبارهما، كذلك وإنه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف، لأنها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه، فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح.".
(al-Sakhāwi, 1426 ,1/99)

5.3.5 الأحاديث المروية في غير صحيح البخاري وصحيح مسلم؛ يجب أن تنصّ على حكمها، إما على المتن أو السند، بناءً على حكم مؤلف الكتاب، أو الحكم المقدم من علماء الحديث الآخرين مثل محقق الكتاب أو مخرجه، مع الاحتفاظ بالمصطلحات المستخدمة من قبلهم.

(أهمية بيان مرتبة الحديث: هناك أمر ينبعي أن يتنبه له طلبة العلم، وهو أن كتب الأدب والتاريخ والمناقب والترغيب والترهيب مرتع خصب للأحاديث الضعيفة والواهية، بل والموضوعة، والتي لا أصل لها، كما أن الأحاديث الواردة في كتب الفقه، والتفسير، والعقائد، والسيرة، والشمائل، ليست كلها على درجة واحدة من القبول، ففيها أيضا الضعيف، والواهي، بل الموضوع، إلى جانب الأحاديث الصحيحة والحسنة لذا ينبغي عدم الركون إليها، وعدم الاكتفاء بورود الحديث فيها. ولا أعني بذلك أن كتب السنة خالية من تلك الأنواع، فهي موجودة في كتب المسانيد، والمصنفات، والمعاجم، وكتب الزهد والرقائق، والفضائل وغيرها، غير أنها موجودة في كتب السنة الأصلية بأسانيدها، بحيث يتاح الحكم عليها بعد دراسة رجال الإسناد، بينما هي في أغلب تلك الكتب مجردة عن الأسانيد.

ويظن بعض طلبة العلم أنه عندما يوثّق الحديث بقوله: رواه الطبراني، أو رواه أحمد في المسند - وسواء أذكر الجزء والصفحة أم لا - قد أدى مهمته، وبرئت ذمته. وقد يظن بعض القراء أن إحالة المؤلف إلى تلك الكتب يدل على قبول ذلك الحديث عند أهله، وما نشأ ذلك الوهم والظن إلا من عدم معرفتهم أن وجود الحديث في كتاب محدث - مهما تعل رتبته - لا يدل بحال من الأحوال على صحته عند ذلك المحدث، اللهم إلا الكتب التي اشترط مصنفوها الصحة.

ولأهمية بيان درجة الحديث حين الاستشهاد به، وخطر الاكتفاء بذكر مصدره فقط قال الدكتور بشار عواد معروف: "إن العبرة ليست في ذكر مصادر الحديث وتركها على رسلها، فليست هذه الغاية التي نرمي إليها. وإنما يجب أن تتجة الغاية إلى تبيان درجة الحديث من الصحة والسقم، حسب الأصول والقواعد المتبعة في علم مصطلح الحديث، ولا سيما في الكتب التاريخية، والأدبية ، والعقائد، التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة، والتي لم يعتن مؤلفوها ببيان درجة صحتها أو سقمها، وقد أدى انتشار مثل هذه الكتب بين الناس إلى أن أصبح كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة يدور على ألسنة الكثرة الكاثرة من الخطباء، والمدرسين، والمؤلفين. ويتلقاها عنهم أغلب الناس، فيعملون بها وبما يستفاد منها، فأصبحت تكون خطرا عظيما على أفكار الناس وعقائدهم وسلوكهم). (Bashar Awwad Marouf, 1982, 25)

5.3.6 يمكن ذكر المعلومات المرجعية وحالة الحديث بثلاث طرق:

أ. مراجع في النص

يمكن تضمين معلومات مرجعية الحديث في النص، ويجب كتابتها بعد متن الحديث (بحجم كتابة أصغر)، وليس بعد ترجمة الحديث.

ب. المراجع في الحواشي

إذا تم ذكر معلومات مرجعية للحديث في الحاشية، فيجب الرجوع إلى نص الحديث، وليس إلى ترجمة الحديث.

ج. المراجع في الهوامش

يمكن وضع معلومات الحديث في نهاية النص، مثل في نهاية الباب أو في نهاية الكتابة.

5.3.7 يجب ذكر المعلومات الكاملة عن المصادر المرجعية في قسم قائمة المراجع والمصادر في نهاية الكتابة، باستخدام طريقة APA (جمعية علم النفس الأمريكية). يجب أن يحتوي المرجع على المعلومات التالية:

اسم المؤلف. (سنة النشر). عنوان المرجع. (الطبعة / المجلد). مكان النشر: اسم الناشر.

(نظام توثيق APA (جمعية علم النفس الأمريكية)

هي طريقة خاصة لتوثيق الابحاث العلمية المتخصصة في علم النفس وما يندرج تحتها من فروع تخصصية، وتكون طريقة توثيق المراجع على النحو التالي:

اسم عائلة الكاتب، أول حرف من اسم الشخص. الحرف الاول من اسم والد الكاتب. (سنة النشر). اسم الكتاب: دولة النشر : دار الطباعة.

كما تُوثق الحواشي في هذا النظام بكتابة الاسم الأخير للمؤلف ورقم الصفحة المأخوذ منها الفقرة، أما في الفهرس فيوضع اسم المؤلف، ثم اسم الكتاب، ثم المدينة، بعدها اسم الناشر، وفي حالة الاقتباس من المجلات أو الدوريات

كما يتم بكتابة اسم المقال بين علامتي تنصيص، ثمّ اسم المجلة أو الدورية بالإضافة إلى وضع سطر تحته، وبعدها رقم النسخة، ثمّ التاريخ (الشهر–السنة)، وأخيرًا أرقام صفحات المرجع الأصلي، ومن ثم المرجع الأصلي).

الخاتمة

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام المقالة بصورتها الحالية، وقد خرجت من خلالها بعدة نتائج، من أهمها:

1- لجنة تحقيق الحديث هي قسم بوحدة صيانة نصوص القرآن بوزارة الداخلية الماليزية.

2- عملت لجنة تحقيق الحديث على تنظيم كتابة الأحاديث النبوية في المنشورات، بهدف تثقيف الجمهور بثقافة "التحقّق من الحديث قبل النشر".

3-من أهداف "لجنة تحقيق الحديث": تنظيم كتابة ونشر نصوص الحديث في ماليزيا، وتنظيم استخدام الأحاديث الضعيفة والموضوعة في ماليزيا، والإشراف على عملية ترجمة نصوص الحديث في ماليزيا.

4- حوى دليل الضوابط وبيان الطرق الصحيحة عند كتابة واقتباس النصوص الحديثية، على أربعة أقسام:

القسم الأول: طريقة اقتباس الأحاديث من المصادر المرجعية الأصلية

القسم الثاني: طريقة اقتباس الحديث الضعيف والموضوع في المصادر المطبوعة.

القسم الثالث: طرق كتابة الحديث والمراجع الحديثية في المصادر المطبوعة

القسم الرابع: طريقة كتابة ترجمة الحديث.

5- جميع ما في الدليل–بحمد الله–يوجد له أصل في كلام العلماء، وفي كتبهم المعتبرة.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

REFERENCES

Ahmad Muhammad Shakir. (1994). al-Ba‘ith al-Hathith Sharh Ikhtisar ‘Ulum al-Hadith. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Bashar Awwad Marouf, al-‘Ibadi al-A’zami al-Baghdadi, 1982, Dhobith an-Nas wa at-Ta’liq ‘Alaih,. Muassasatur Risalah, Beirut, Lebanon.

al-Bukhārī, Muḥammad Bin Ismā’īl. 2002. , Al- Jami’as- Sahih al- Musnad min Hadits Rasulillah SAW. wa Sunanih wa Ayyamih (Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī). Dār Ibn Kathīr. Bayrūt, Lubnān.

Fauzi Deraman & Faisal Ahmad Shah, 2011, Pengajian Hadith di Nusantara. Kuala Lumpur: Akademi Pengajian Islam, Universiti Malaya.

Fauzi Deraman, Ishak Hj Sulaiman, Faisal Ahmad Shah (2010). Pengajian hadith di Malaysia Tokoh-Karya-Institusi. Jabatan Al-Quran dan Al-Hadith, Akademi Pengajian Islam: University Malaya, Kuala Lumpur.

Faisal Ahmad Shah, 2017, Hadith Dha‘if dan Palsu: Realiti Pemakaiannya di Malaysia. Kuala Lumpur: Universiti Malaya.

Ibn Hajar al-‘Asqalani, Ahmad bin ‘Ali. (1999). Nuzhat al-Nazar fi Tawdikh Nukhbat al-Fikar fi Mustalah Ahl al-Athar. Tahqiq: ‘Abd al-Sami‘ al-Anis dan ‘Isam Faris al-Harastani. Jordan: Dar ‘Ammar.

Ibn Hajar al-‘Asqalani, Ahmad bin ‘Ali. (2000). Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari. Tahqiq: ‘Abd al-‘Aziz bin ‘Abd Allah bin Baz & Muhammad Fu’ad ‘Abd al-Baqi. Jil. 1. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

al-'Iraqi, Zain al-Din 'Abd al-Rahim, Alfiat Al-Hadith, 2007, .(Tahqiq): Abdullah Hakami, Riyadh, Saudi Arabia.

Jawiah Dakir, 2014, Keberadaan Maudhu‘ dalam Masyarakat Melayu. Bangi: Universiti Kebangsaan Malaysia.

al -Katib al-Baghdadi, Ahmad bin ‘Ali bin Thabit. 1422. Al -Jami li akhlaqi al-rawi wa adab al-sami.(Tahqiq). Rafat Sa`d. Mansoura : Dar al-Wafa.

al -Katib al-Baghdadi, Ahmad bin ‘Ali bin Thabit, 2012. Al- Kifāyah fī ‘ilm al-riwāyah,, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah,.

al-Kettani, Muhammad ibn Ja`far al-Kettani al-Hasani al-Idrisi, 1993, Al Risalah Al Mustatrafah Libayan Mashhur Kutub Al-Sunnah Al-Musharrafah, (Editor): Abu Ya'la al-Baydawi, Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon

Lajnah Tahqiq Hadith, 2018, Garis Panduan Penulisan dan Penerbitan Teks Hadith. Kuala Lumpur: Kementerian Dalam Negeri (KDN).

Ibn Majah, Mohammed bin Yazid Abu Abdullah Al-Qazwini, (1979) Sunan Ibn Majah, Dar al-Fikr, Beirut, Tahaqeeq Sadiqee Jamil Al-Attar,

Muslim, bin al- Hijaj an- Naisaburi. (2006). (Sahih Muslim) called Al- Musnad as- Sahih al-Mukhtashar bi Naql al- Adl ‘an al- Adl ila Rasulillah SAW. Dar Thaibah li an-Nashr wa at-Tauzi’, ar- Riyadh, Saudi Arabia.

An- Nawawi, Abu Zakaria Yahya bin Sharaf al-Nawawi,. (1392H). Al- Minhaj Sharh Shahih *Sahih Muslim* bin al- Hijaj. Dar Ihyak at- Turats al- Arabi, Beirut, Lebanon.

An- Nawawi, Abu Zakaria Yahya bin Sharaf al-Nawawi,. (2004). Al- azkar. Dar Ibn hazm, Beirut, Lebanon.

al-Qāsimī, Muhammad Jamal al-Din. (1993). Qawa‘id al-Tahdith min Funun Mustalah al-Hadith. Tahqiq: Muhammad Bahjat al-Baytar. Beirut: Dar al-Nafa’is.

Ibn Al-Ṣalāḥ, ‘Uthmān Bin ‘Abdilraḥmān Al-Shahrazūrī. 1986, ‘Ulūm Al-Ḥadīth. Dār Al-Fikr. Bayrūt, Lubnān.

al-Suyūṭī, Abū al-Faḍl ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr ibn Muḥammad Jalāl al-Dīn al-Khuḍayrī, 1988, *Tadreeb al-rawi*, Dār Thaibah li an-Nashr wa at- Tauzi’, Riyadh, Saudi Arabia.

al-Sakhāwi, Shams al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān al-Sakhāwi, 1426, Fatḥ al-mughīth sharḥ Alfiyah al-Hadīth lil-‘Irāqī, Riyadh, Saudi Arabia.: Dār minhaj,

Assogheir, Dr.faleh bin Muhammad, al-takhriji wa dirasatul asanid.

Al-Tirmidhi, Abu Issa, Muhammad bin Isa bin Sawrah Ibn Musa, 1994, Sunan al-Tirmidhi, Publisher: Dar Al-Fikr, Beirut, Lebanon, First Edition, 1422 H – 2002.

Wait, Tahir, Syurut attarjumah al-fawriyyah li sunnah.